

تحليل أداء وإصلاحات القطاع المصرفي في الدول العربية

- د. رتيبة محمد*

الملخص :

شهد القطاع المصرفي في الدول العربية تطورات هامة في الأعوام القليلة الماضية. فقد ساهم استمرار ارتفاع أسعار النفط العالمية وتزايد الإيرادات النفطية في طفرة السيولة النقدية لدى المصارف العاملة في الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط ومنها بوجه خاص المصارف العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي.

ويهدف هذا البحث إلى إلقاء الضوء على الملامح الرئيسية للقطاع المصرفي في الدول العربية خلال السنوات القليلة الماضية، قبل أن يعرج لاستعراض أهم عناصر الإصلاحات الهيكلية والسياسات التي انتهجتها الدول العربية لفتح القطاع المصرفي أمام المنافسة الأجنبية، مختتما ببعض الملاحظات حول التحديات المستقبلية التي تواجه القطاع المصرفي العربي.

الكلمات المفتاحية : الموجودات والودائع المصرفية، الكثافة المصرفية، الانتماء الممنوح للقطاع الخاص، جهود التحرير المالي.

Abstract :

the banking sector witnessed in the arab countries, important developments in the past few years. It has contributed to the continued rise in world oil prices and increased oil revenues in the boom liquidity at banks operating in the arab countries, major oil-exporting and in particular the banks operating in the GCC.

This research aims to shed light on the key features of the banking sector in the Arab countries during the past few years , before limping to review the most important elements of structural reforms and policies of the Arab countries to open the banking sector to foreign competition , concluding with some remarks about the future challenges facing the Arab banking sector .

Keywords : Assets and bank deposits, density banking, credit extended to the private sector, financial liberalization efforts.

* أستاذ محاضر أ؛ جامعة المدينة

تمهيد

لقد بذل العديد من الدول العربية جهوداً حثيثة لإصلاح وتحرير القطاع المالي فيها، في ظل الإصلاحات الاقتصادية الشاملة التي بدأت في تنفيذها منذ أواخر الثمانينات وقامت بتكثيفها خلال عقد التسعينات. ولقد ساهمت هذه الإصلاحات في تطوير القطاع المالي في جوانب عديدة في حين لا زالت جوانب أخرى تتطلب بذل المزيد من الجهود للوصول إلى قطاع مالي كفاء متطور. وقد أظهرت تجارب عدد من الدول المتقدمة والدول النامية أن القطاع المالي الكفاء، هو الذي يقوم بتعبئة وتوسيع نطاق أدوات الادخار المتوفرة وخفض كلفة التمويل وتطوير إدارة المخاطر وتيسير تدفق السلع والخدمات ودعم قدرة الاقتصاد الوطني على التصدي للآزمات المالية الخارجية غير المتوقعة والمحافظة على استقرار الاقتصاد الكلي. كذلك أصبح تحقيق كفاءة الجهاز المصرفي وتفعيل مساهماته في التنمية الاقتصادية لا يركز على الإصلاحات فقط، بل كذلك على انفتاحه على المنافسة الأجنبية ومن خلال تواجد المصارف العالمية في الأسواق المالية المحلية.

من خلال ما سبق نطرح الاشكالية التالية:

- ماهو واقع القطاع المصرفي في الدول العربية، وماهي الجهود المبذولة من أجل إصلاحه وتحريره أمام المنافسة الأجنبية.

في هذا البحث سيتم الاجابة عن هذه الاشكالية من خلال التطرق إلى أهم ملامح وأداء القطاع المصرفي في الدول العربية مع استعراض أهم الإصلاحات التي انتهجتها من أجل فتح القطاع المصرفي أمام المنافسة الأجنبية.

1- ملامح القطاع المصرفي في الدول العربية

شهدت المصارف العاملة في الدول العربية تطورات هامة خلال الأعوام الماضية، حيث ساهمت طفرة السيولة النقدية الناجمة عن الزيادات الضخمة في الإيرادات النفطية وزيادة التدفقات الرأسمالية الواردة إلى الداخل، بالإضافة إلى توسع دور القطاع الخاص في الاقتصاد، في زيادة الموارد المتاحة لدى المصارف العربية. وتجدر الإشارة إلى أن التحسن النسبي في المؤشرات المجمعة للمصارف العربية يعود

بوجه خاص إلى التحسن في أداء مصارف دول مجلس التعاون الخليجي، وتحديدًا قطر والسعودية وعمان وبعض مصارف الإمارات، بالإضافة إلى الأردن ولبنان.

1-1 الموجودات والودائع المصرفية

1-1-1 الموجودات المصرفية:

لقد بلغت الموجودات المصرفية للبلدان العربية حوالي 2.6 تريليون دولار عام 2011م، أي بنسبة نمو تقدر بـ4.5 بالمائة بالنسبة لعام 2010، وودائعه حوالي 1.45 تريليون دولار، بمعدل نمو 6.2 بالمائة، أما قروض القطاع المصرفي فقدرت بحوالي 1.3 تريليون دولار، بمعدل نمو 5.9 بالمائة ورأسماله حوالي 285 مليار دولار، بنسبة 6 بالمائة.² كما فاقت قيمة موجودات القطاع المصرفي قيمة الناتج المحلي الإجمالي في سبع دول عربية خلال الفترة 2000-2010، حيث بلغت أعلى نسبة للموجودات المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي في لبنان بنحو 308 في المائة، وبمعدل متوسط نسبة الموجودات المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة خلال هذه الفترة بنحو 90 في المائة.³

1-1-2 الودائع المصرفية

من حيث تطور الودائع المصرفية كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، فيقدر متوسط إجمالي الودائع في الدول العربية كمجموعة بنحو 59.39 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2011⁴، وصلت إلى 62 في المائة من الناتج الإجمالي عام 2011، وتتراوح هذه النسبة بين 222.68 في المائة في لبنان التي تحتل الصدارة ونحو 19.02 في المائة في السودان، بينما تفوق هذه النسبة 50 في المائة في إحدى عشر دولة عربية،⁵ كما يوضحه الشكل رقم (1).

1-2 الائتمان المصرفي

شهد النشاط الإقراضي للمصارف العربية بعض التحسن خلال السنوات الماضية حيث ارتفع الرصيد القائم للتسهيلات الائتمانية للمصارف العربية كمجموعة من 481 مليار دولار في عام 2004،⁶ إلى نحو 1392 في عام 2011.⁷ هذا وقد شهد الائتمان المحلي المقدم من قبل المصارف نموًا في أغلب الدول العربية، إذ

بلغ نحو 165.1 بالمائة في لبنان و 110.9 بالمائة في المغرب و 106.6 في الأردن في سنة 2011، وقد سجلت ليبيا أدنى نسبة سالبة قدرت ب 65.9 عام 2009.⁸ ولقد ارتفع الطلب على القروض المصرفية خلال الأعوام الماضية في ضوء تسارع وتيرة النشاط الاقتصادي في عدد من الدول العربية، ليصل إلى ما قيمته 1392 مليار دولار في عام 2011 بعدما كان 674 في عام 2006. أنظر الجدول رقم (2)، ويشير مؤشر قيمة القروض والتسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص منسوبة إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة إلى حدوث زيادة طفيفة من نحو 40.4 في المائة في عام 2002 إلى حوالي 47.3 في المائة في عام 2010.⁹

1-3 الكثافة والتقنية المصرفية

لقد تحسن مؤشر الكثافة المصرفية في الدول العربية كمجموعة خلال السنوات القليلة الماضية، حيث حققت أعداد الفروع المصرفية نمواً تجاوز معدل النمو السكاني في الدول العربية. فقد تحسنت الكثافة المصرفية في الدول العربية من 24.7 ألف شخص لكل فرع في عام 2000 إلى 22.8 ألف شخص لكل فرع في عام 2006. وقد حافظ لبنان على المرتبة الأولى في أفضل كثافة مصرفية بواقع 4.6 ألف شخص لكل فرع في عام 2006 مقارنة بحوالي 4.9 ألف شخص لكل فرع مصرفي في عام 2000.

وجاءت قطر في المرتبة الثانية بكثافة مصرفية بلغت 5 آلاف شخص لكل فرع في عام 2006 مقابل 9.5 ألف شخص لكل فرع عام 2000. وقد حلت البحرين في المرتبة الثالثة بكثافة مصرفية تحسنت من 6 آلاف شخص لكل فرع في عام 2000 إلى 5.8 ألف شخص لكل فرع في عام 2006، فالإمارات بكثافة مصرفية تحسنت من 7.8 إلى 7.3 ألف شخص لكل فرع خلال الفترة نفسها.¹⁰

وبالنسبة للتطور الحاصل في التقنيات والخدمات المصرفية، استمر العديد من المصارف العربية في السعي لتطوير أنشطتها عبر تقديم خدمات تقنية متميزة للعملاء إضافة لاستخدامها أحدث تقنية للمعلومات في أعمالها الداخلية. فقد استمر انتشار أجهزة الصراف الآلي في الدول العربية، وبلغ عددها 24074 صرافاً آلياً عام 2009.¹¹

1-4 موقع المصارف العربية بالمقارنة مع المصارف العالمية

في جانب أهمية حجم المصارف العربية بالمقارنة مع المصارف العالمية الكبرى من حيث أصولها ورؤوس أموالها، تشير المقارنة إلى أن عدد المصارف العربية في ترتيب أكبر ألف مصرف في العالم بلغ 81 مصرفاً في عام 2006، وشكلت حصة موجودات هذه المصارف نحو 1.2 في المائة من مجموع موجودات أكبر ألف مصرف، كما أنها حققت أرباحاً ضخمة شكلت نسبة 4 في المائة من إجمالي أرباح أكبر ألف مصرف في العالم.

بالمقارنة فقد بلغ عدد المصارف العربية الكبرى ضمن قائمة أكبر ألف مصرف في العالم 61 مصرفاً في عام 1998، شكلت حصة موجوداتها مجتمعة نسبة تقل عن 1 في المائة من إجمالي موجودات أكبر ألف مصرف. وفيما يخص موقع أكبر مصرف عربي ضمن قائمة ألف مصرف، فإنه يقع في المرتبة 110 من حيث رأس المال الشريحة الأولى، وفي المرتبة 215 من جانب الموجودات، وأما بقية المصارف العربية الكبرى، فتتدرج في مرتبة متأخرة ضمن ترتيب أكبر ألف مصرف..¹²

1-5 تحليل أداء وسلامة المصارف العربية

سجل القطاع المصرفي في الدول العربية كمجموعة أداءً جيداً خلال الأعوام القليلة الماضية، حيث تعزز مستوى مناعته وسلامته من خلال تبني الأسس والمعايير الدولية، ومن أبرزها رفع كفاية رأس المال، وتقليص نسبة الديون المتعثرة وزيادة ربحية المصارف العاملة في الدول العربية.

• كفاية رأس المال

فيما يتعلق بأداء المصارف التجارية، يلاحظ في جانب مؤشر كفاية رأس المال المحتسب بنسبة رأس المال إلى إجمالي أصول القطاع المصرفي¹³، والذي يبنى بقدرة المصارف على مواجهة خسائر ممكنة وناجمة عن بعض الصدمات. إن دول المجلس تحتل الصدارة بين الدول العربية والنامية ومقارنة ببعض الدول الصناعية. ففي كل من البحرين والإمارات والكويت تمثل نسبة كفاية رأس المال

حوالي 20 في المائة عام 2011، وهي أعلى بكثير من المعدلات المسجلة في ألمانيا والتي تقدر بحوالي 4.7 في المائة، وفي سويسرا 4.9 في المائة وفي فرنسا 5.8 في المائة، مما يبرز الوضع المالي القوي للقطاع المصرفي في دول مجلس التعاون الخليجي.

• القروض المتعثرة

في جانب مؤشر القروض المتعثرة كنسبة إلى إجمالي القروض، يلاحظ أن هذا المؤشر يتأثر بوتيرة النشاط الاقتصادي، فعندما يتراجع النشاط الاقتصادي تزداد احتمالات عدم سداد القروض. ولقد سجلت المصارف التجارية في الدول العربية كمجموعة انخفاضاً ملحوظاً في المؤشر من حوالي 6 في المائة خلال عام 2002 إلى حوالي 11.09 في المائة خلال عام 2011. كما سجلت المصارف المتخصصة الأخرى تحسناً ملحوظاً في نسبة القروض المتعثرة بالرغم من أن نسبتها لا تزال أعلى من تلك المسجلة لدى المصارف التجارية، في حين سجلت المصارف الإسلامية نسبة قروض متعثرة أقل من تلك التي سجلتها المصارف التجارية في الدول العربية. وتحليل مؤشر صافي القروض المتعثرة* كنسبة إلى رأس المال، يلاحظ من البيانات المجمعة للمصارف التجارية أن هذا المؤشر قد انخفض بصورة ملحوظة في الدول العربية كمجموعة، إلا أنه يوجد تباين هام بين النسب المتدنية والمسجلة في القطاع المصرفي لدول مجلس التعاون الخليجي، والتي تقدر بحوالي 13 في المائة في عام 2006 والنسب العالية نسبياً المسجلة في القطاع المصرفي لكل من تونس ولبنان واليمن والأردن والتي تتراوح بين 40 في المائة وأكثر من 200 في المائة. ويعزى ارتفاع المؤشر في هذه الدول إلى زيادة نسبة القروض المتعثرة التي يصابها ضعف في كفاية المخصصات في ظل تدني مستوى الأرباح أو ضالة رأس مال المصارف التجارية فيها.¹⁴

• ربحية وتكاليف تشغيل القطاع المصرفي

فيما يخص ربحية المصارف العربية، تجدر الإشارة إلى أنها تتأثر بعدة عوامل، أهمها دورة الأعمال وإدارة المخاطر ودرجة المنافسة في القطاع المالي والمصرفي وتكاليف التشغيل، فبالنظر إلى ربحية المصارف التجارية في الدول

العربية لعام 2010، من خلال احتساب الهامش بين أسعار الفائدة على القروض والودائع، الذي يعكس درجة كفاءة القطاع المصرفي والذي يتقلص كلما ازدادت المنافسة في القطاع، يلاحظ أن هامش أسعار الفائدة يقل بكثير في لبنان عن الهامش المسجل في بقية الدول العربية، مما يعكس درجة المنافسة المرتفعة نسبياً فيها، خاصة من منظور العدد الكبير للمصارف التجارية العاملة في لبنان. تليها الكويت، عمان، ليبيا وسوريا على التوالي وبصفة عامة، تتقارب معدلات هامش أسعار الفائدة في بقية الدول العربية، باستثناء العراق، موريتانيا وجيبوتي التي ترتفع معدلات هامش أسعارها المسجلة، إلى ما يزيد عن 8 في المائة، أنظر الشكل رقم (2).

2- جهود إصلاح القطاع المصرفي في الدول العربية.

أظهر التحليل السابق تحسن أداء القطاع المصرفي للدول العربية كمجموعة في السنوات الماضية، غير أنه يوجد تباين فيما بينها فيما يتعلق بدرجة تطورها وأدائها. ويعود ذلك إلى عدد من العوامل، منها الاختلافات في مستويات التنمية والأوضاع الاقتصادية قبل إصلاح القطاع المصرفي وتحريره. ففي دول مجلس التعاون الخليجي التي انتهجت منذ زمن بعيد أنظمة اقتصادية متحررة، فقد تمكن القطاع المصرفي من الاستفادة من الزيادات في الدخل الناجم عن الإيرادات النفطية بالتوسع في الوساطة المالية واستخدام التقنية المتطورة واجتذاب الكوادر والخبرات الفنية إلى هذا القطاع.

وفي المقابل، اتسم القطاع المصرفي في عدد من الدول العربية الأخرى قبيل الإصلاحات باتباع سياسات الكبح المالي. ويتمثل ذلك في إخضاع القطاع المصرفي والمالي إلى قيود متعددة في مجال الودائع والإقراض، وعدم وجود منافسة حقيقية بين المصارف في السوق المحلية، وتجزئة النشاط المصرفي، وتصادد المخاطر جراء ارتفاع نسبة القروض المتعثرة، والمساهمة الكبيرة للقطاع العام في ملكية المصارف وسيطرته على إدارة وعمليات هذه المصارف، وضعف نظم المدفوعات وضعف البنية الأساسية للقطاع المصرفي.

لذلك برزت الحاجة لإحداث الإصلاح والتحرير المالي، حيث بدأت بعض الدول العربية بتطبيق الإصلاحات في جوانب عديدة اعتباراً من مطلع التسعينات.

2-1 تحرير القطاع المالي من الكبح المالي

انصبّت جهود الإصلاح في عدد من الدول العربية لتحرير القطاع المالي من الكبح المالي على تحرير أسعار الفائدة وإلغاء الضوابط الإدارية على الائتمان.

2-1-1 تحرير أسعار الفائدة:

تجدر الإشارة إلى أن أسعار الفائدة في غالبية دول مجلس التعاون الخليجي قد تم تحريرها في وقت مبكر في سياق انتهاجها سياسات اقتصادية متحررة. ويلاحظ أيضاً أن أسعار الفائدة على الودائع قد تم تحريرها في وقت مبكر في غالبية الدول، في حين عملت بعض الدول على التوجه تدريجياً نحو تحرير أسعار الفائدة على الإقراض، وخاصة الموجه نحو القطاعات ذات الأولوية من خلال وضع حدود قصوى لها أو تحديد الهوامش بين أسعار الفائدة ومن ثم تحريرها.

ويلاحظ من خلال الشكل رقم (3) أن اتجاهات أسعار الفائدة في الدول العربية قد ارتبطت بشكل كبير بالتغيرات المسجلة في البيئة الاقتصادية المحلية والدولية بما يدعم سياسة سعر الصرف المتبعة. ففي فترة التسعينات، وفي ضوء توجه غالبية الدول العربية نحو تحرير أسعار الفائدة سجلت أسعار الفائدة ارتفاعاً نسبياً يعزى إلى عدة أسباب يذكر منها ارتفاع مستويات أسعار الفائدة في الدول التي تتبنى نظماً ثابتة لأسعار صرف عملاتها مقابل الدولار بما ينسجم مع الاتجاه العام لمستويات أسعار الفائدة الأمريكية التي سجلت بدورها مستويات مرتفعة نسبياً خلال التسعينات قبل أن تنخفض لمستويات قياسية خلال الفترة 2000-2010.

وبالنسبة للدول العربية ذات نظم أسعار الصرف الأكثر مرونة، فقد ساهمت إصلاحات المالية العامة مطلع التسعينات في تقليل العبء على السياسة النقدية مما أدى إلى تقليص علاوة المخاطر وتراجع أسعار الفائدة بداية من مطلع الألفية الثانية بما عزز من فرص النمو.¹⁵

2-1-2 إزالة القيود على الائتمان.

تزامن التوجه بتحرير أسعار الفائدة مع قيام الدول العربية التي انتهجت إصلاحات هيكلية بإزالة أو خفض القيود على الائتمان للقطاع الخاص. ويلاحظ أن عملية التحرير قد تمت في غالبية هذه الدول بشكل تدريجي، بدءاً بوضع التشريعات الخاصة بذلك، ومن ثم إزالة الإعانات الائتمانية وأسعار الفائدة التفضيلية. ثم بعد ذلك تمت إزالة أو تخفيف القيود على حيازات سندات الخزنة التي كانت تفرض على المؤسسات المصرفية لكونها كانت تمثل أداة تمويل الديون العامة للدولة. وفي المرحلة الأخيرة تمت إزالة السقوف المفروضة على أسعار الفائدة والتخلي عن توجيه الائتمان لبعض القطاعات ذات الأولوية بموجب التشريعات الجديدة.

■ تطورات الائتمان المقدم للقطاع الخاص في الدول العربية خلال الفترة 1990-2010.

تشير تجارب الدول النامية إلى أن القطاع المصرفي يلعب عادة دوراً في غاية الأهمية في تفعيل توزيع الموارد المالية، وخاصة في تمويل القطاع الخاص. والجدول التالي يعرض تطور الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بالدول العربية.

من خلال ملاحظة الجدول رقم (4)، نجد أن مصارف دول مجلس التعاون سجلت أعلى زيادة في نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص مع ارتفاعه من نحو 36 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط خلال النصف الثاني من عقد التسعينات إلى نحو 49 بالمائة في العقد الأول من الألفية، كذلك ارتفعت النسبة بدول المجموعة الثانية من 41 بالمائة إلى 51 بالمائة، في حين تراجع الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بالدول النفطية من 13 بالمائة من الناتج في الفترة الأولى إلى 10 بالمائة في الفترة الثانية.

ويوضح الشكل أدناه دور القطاع المصرفي في تمويل القطاع الخاص من خلال مؤشر الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي. وتتم المقارنة بين أداء المؤشر خلال الفترتين 1990-1999 و 2000-2010. حيث يتضح أن لبنان والأردن حلّتا في طليعة ترتيب الدول العربية من حيث أداء المؤشر، ويلاحظ أن أهمية نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص قد ارتفعت خلال

الفترة 2000-2010 في الدول العربية، ما عدا قطر وموريتانيا والجزائر، مما يعكس دور جهود الإصلاح التي انتهجتها هذه الدول. ويلاحظ أيضاً من خلال الشكل، أن نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص قد ارتفعت في الإمارات والبحرين. وتراوح بين 50 في المائة و65 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2010.

وقد التحقت كل من مصر والكويت والمغرب بهذه المجموعة بعد أن كانت نسبة الائتمان لا تتعدى 35 في المائة خلال الفترة 1990-1999، وسجلت كل من سورية والسودان واليمن أقل نسبة للائتمان المقدم للقطاع الخاص، مما يدل على الدور المتواضع الذي يلعبه القطاع المصرفي في اقتصاد هذه الدول، حيث تبقى نسبة استعمال النقد في هذه الدول مرتفعة مقارنة ببقية الدول العربية والدول النامية. وفي السودان واليمن وبحكم العوامل الجغرافية من جهة، ونظراً لضعف تطور البنية الأساسية وتركز المصارف التجارية في المدن الكبرى والمناطق الحضرية من جهة أخرى، تراوحت نسبة النقد إلى إجمالي الودائع لدى المصارف التجارية بين 60 في المائة و70 في المائة خلال الفترة 1998-2005. علماً أن هذه النسبة بلغت مستويات قياسية في اليمن وصلت إلى 160 في المائة خلال الفترة 1990-1997، غير أن نسبة استعمال النقد في الاقتصاد اليمني انخفضت خلال الفترة 2005-1998، فضلاً عن الإصلاحات المتخذة في مجال الصناعة المصرفية.

2-1-3 نظام الاحتياطي الإلزامي: يشكل إحدى الأدوات غير المباشرة الهامة لامتصاص السيولة المحلية. وبالنسبة للدول العربية، فقد قامت غالبية دول مجلس التعاون الخليجي بزيادة نسب الاحتياطي الإلزامي في أواخر عام 2007، وذلك ضمن جهودها للحد من التضخم. وفي مصر، ومنذ منتصف عام 2005، استخدم البنك المركزي نسبة الاحتياطي الإلزامي لإدارة السيولة، بالإضافة إلى عمليات السوق المفتوحة باستخدام صكوك وشهادات إيداع البنك المركزي، وعمليات مزادات ربط ودائع البنوك لديه. وفي الجزائر، قام البنك المركزي بزيادة نسبة الاحتياطي الإلزامي من 6.5 إلى 8 في المائة وذلك بهدف امتصاص السيولة المحلية والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي في ضوء الضغوط التضخمية المرتفعة والناجمة عن

ارتفاع كل من أسعار النفط والإنفاق الحكومي. وفي موريتانيا، يستخدم البنك المركزي نسبة الاحتياطي الإلزامي كأحدى أهم الأدوات لإدارة مستوى السيولة المحلية.

2-1-4 تعديل قانون البنك المركزي: يعد المصرف المركزي من أهم المؤسسات المالية في الدول نظراً لدوره في دعم الاستقرار المالي ومكافحة الضغوط التضخمية، وتنظيم مستوى السيولة المحلية بما يضمن تحقيق معدلات النمو المستهدفة في الاقتصاد الوطني. ولذلك فمن المهم أن يتمتع البنك المركزي باستقلالية عملية* تمكنه من مقاومة أي ضغوط خارجية وتدعم مصداقية السياسة النقدية. وفي هذا الإطار تم تعديل قانون البنك المركزي في عدد من الدول العربية بقصد تعزيز مصداقية السياسة النقدية والمحافظة على استقرار الأسعار والاستقرار النقدي. ففي تونس على سبيل المثال، عزز تعديل قانون البنك المركزي لعام 2006 بصورة واضحة استقلالية السياسة النقدية، وكذلك صلاحيات الهيئة الرقابية. وفي البحرين، لعب القانون الجديد لعام 2006 دوراً هاماً في توحيد الجهاز الرقابي والسياسة النقدية، والذي تحولت بموجبه مؤسسة النقد إلى مصرف مركزي يتمتع بكامل الصلاحيات الرقابية.

2-1-5 الرقابة والإشراف على الجهاز المصرفي: إن وجود قطاع مصرفي كفؤ وفعال يخدم الاقتصاد الوطني والتغيرات الجوهرية في السياسة النقدية في الدول العربية يتطلب تفعيل أسس ومعايير الرقابة والإشراف بما يواكب المعايير الدولية، بالإضافة إلى تنظيم النشاط المصرفي مما يدعم التحول نحو الصيرفة الشاملة. تتولى البنوك المركزية في الدول العربية عادة مسؤولية الإشراف على النظام الرقابي، باستثناء لبنان التي يتم فيها فصل مهام السلطات الرقابية عن السلطات النقدية. ويشار في هذا السياق إلى أن معظم الدول العربية تقوم بتطبيق المبادئ الأساسية للجنة بازل للرقابة المصرفية وذلك حسب تقارير تقييم القطاع المالي لصندوق النقد والبنك الدوليين، كما هو الحال في دول مجلس التعاون الخليجي. وبصفة عامة فقد تحسن الأداء العام لنظم الرقابة بشكل ملحوظ في معظم الدول العربية، الأمر الذي ساهم في انخفاض نسبة القروض المتعثرة وارتفاع المعدلات المناسبة لكفاية رأس المال، كما تم إيضاحه سابقاً.

2-1-6 تنظيم النشاطات المصرفية المسموح ممارستها: يختلف تنظيم نشاطات المصارف التجارية في الاقتصاد فيما بين الدول العربية. فعلى سبيل المثال، تفرض كل من عمان ولبنان المصارف التجارية تقديم خدمات التأمين لعملائها، في حين لا تفرض كل من قطر والكويت والجزائر والمغرب والأردن ومصر والسودان أي قيد على منافسة المصارف لقطاع التأمين. أما في كل من البحرين والإمارات والسعودية وتونس فيسمح للمصارف بتقديم خدمات التأمين ضمن أطر قانونية معينة تخضع لبعض القيود، ويلاحظ أن بعض الدول العربية قد توجه نحو اعتماد الصيرفة الشاملة، والتي تعني السماح بالدمج بين الخدمات المصرفية العادية كإدارة الودائع والخدمات المصرفية الاستثمارية.

2-2 إصلاحات البنية الأساسية للقطاع المصرفي

تتضمن أهم الإصلاحات في البنية الأساسية للقطاع المصرفي في الدول العربية استمرار العمل على تطوير نظم الدفع والتسوية، وإتباع معايير محاسبية تماثل المعايير المتبعة على المستوى العالمي، وإنشاء مكاتب الاستعلام عن الائتمان المصرفي، وإنشاء مؤسسات لضمان الودائع المصرفية.

2-2-1 الالتزام بالمعايير المحاسبية المتبعة على المستوى العالمي

تتبع الدول العربية، باستثناء المغرب، المعايير المحاسبية العالمية، وفي المقابل لا تعمل هذه الدول بالمعايير المحاسبية الأمريكية. هذا وتفرض الأنظمة الرقابية في الدول العربية على المؤسسات المالية توفير حسابات موحدة لكل الفروع المصرفية وغير المصرفية التابعة لها، باستثناء تونس والجزائر.

• **نظم الدفع والتسوية:** مع التطور التقني الكبير والتوسع في استخدام الوسائل الإلكترونية في مجال نظم الدفع والمقاصة والتسوية داخل الدولة الواحدة وعبر الدول، فقد بدأ معظم المصارف المركزية العربية في السنوات القليلة الماضية بتطبيق إصلاحات تتعلق بتحسين نظم وعمليات الدفع والتسوية بما يتسق مع التوجهات العالمية في هذا المجال.

▪ **مكاتب الاستعلام عن الائتمان المصرفي:** فيما يخص مكاتب الاستعلام عن المقترضين فهي تملك وتدار من قبل القطاع الخاص حيث يقوم المصرف المركزي

بتحديد أسس وغايات عملها ضمن تشريعات توضع لهذا الغرض. وقد تقوم شركات خاصة بالعمل على توفير هذه المعلومات من مصادرها الخاصة مقابل رسوم معينة أو أن تقوم المؤسسات المصرفية والمالية الأخرى بإنشاء هذه المكاتب وإدارتها.

■ **نظام تأمين (ضمان) الودائع :** على الرغم من كافة أنواع الرقابة والإشراف التي تمارسها المصارف المركزية للتأكد من سلامة أوضاع المصارف التجارية، إلا أن المصارف تبقى عرضة للصدمات أو الخسائر الفادحة التي قد تؤدي في بعض الأحيان إلى إفلاس بعضها. ويبقى الطرف الأضعف في هذه الحالة المودعين الذين قد يفقد الكثير منهم كافة مدخراتهم مما يتطلب اتخاذ إجراءات معينة لحماية المودعين في حالات إفلاس المصارف التجارية. وقد تم العمل على إنشاء نظم لتأمين الودائع من مخاطر إفلاس المصارف التجارية بحيث يتم تأمين الحسابات بسقف معين.

2-3 الحوكمة في القطاع المصرفي

تحتل الحوكمة في القطاع المصرفي مكانة هامة نظرا لأهمية هذا القطاع في التنمية الاقتصادية والاستقرار المالي، فهي تمكن من تقوية الإدارة السليمة للمخاطر وتحسين فعالية توزيع الموارد. ويقتضي ذلك تحسين الشفافية ووضع إطار واضح يحكم مسؤوليات مجلس الإدارة الذي يحدد إستراتيجية المصرف ويحافظ على حقوق المودعين. ولذلك فمن المهم أن يحظى مجلس الإدارة بالاستقلالية في اتخاذ القرار وأن يخضع لمراقبة ومحاسبة المساهمين في رأس المال. وعادة ما تفرض السلطات الرقابية على المصارف اتباع المعايير المحاسبية العالمية والقيام بنشر كافة البيانات عن حساباتها المجمعة وعن مجلس الإدارة. ويتميز القطاع المصرفي في عدد من الدول العربية بتملك عائلات لعدد من المصارف، الأمر الذي يضع تحديات أمام هذه الدول لتحسين الشفافية والحد من تضارب المصالح، وفي جانب آخر، تعتبر الحوكمة في الصيرفة الإسلامية في غاية الأهمية نظرا لتحمل المخاطر من قبل المصرف والعملاء، الأمر الذي يعني أن إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية وكذلك لدى المقترضين تعد من أهم عوامل نجاح هذه الصناعة. وتختلف تجارب الدول العربية في تحسين الحوكمة في القطاع المصرفي، وذلك بالرغم من انتهاج معظمها معايير

لجنة بازل 1. فعلى سبيل المثال، تسمح التشريعات الوطنية في معظم الدول العربية للسلطات الرقابية بأن تفرض على مجلس إدارة المصرف أن يرفع مستوى المخصصات لتغطية الخسائر المحتملة. كما يمكن للسلطات الرقابية في معظم الدول العربية، باستثناء عمان، أن توقف توزيع الأرباح أو العلاوات عند الضرورة. غير أن السلطات الرقابية لديها الصلاحيات بإعلان إفلاس مصرف محلي كما في الأردن والإمارات والبحرين والجزائر والسعودية والسودان وعمان وقطر ومصر والمغرب فقط، مع ملاحظة أن قرار الإفلاس يخضع في النهاية للقضاء في هذه الدول، باستثناء السعودية والسودان وقطر.

2-3 تجارب الدول العربية في التحرير المالي أمام المنافسة الأجنبية

إن تواجد المصارف الأجنبية قد يشكل مخاطر على القطاع المصرفي المحلي في حالة ضعف النظم الرقابية والتشريعات التنظيمية بحيث يمكن للمصارف الأجنبية أن تمارس ضغوطاً احتكارية في السوق، والتي قد تسهم في هشاشة أمن وسلامة الجهاز المصرفي ككل، وبالتالي تهدد استقرار الاقتصاد الوطني. كذلك فإن من الأهمية بمكان التزام المصارف الأجنبية بالتواجد والعمل في السوق المحلية مهما كانت الظروف الاقتصادية التي تمر بها الدولة المضيفة لها، ذلك أن المصارف الأجنبية قد تنسحب من السوق المحلية خلال الركود الاقتصادي، وبما يؤدي إلى تدهور استقرار الجهاز المصرفي والاقتصاد ككل.

وفيما يتعلق بتجارب الدول العربية، فقد توجه عدد منها نحو فتح السوق المصرفية المحلية أمام المنافسة الأجنبية وذلك على مستويين، يتعلق المستوى الأول بمنح رخص لبعض المصارف الأجنبية وموردي الخدمات المالية الأخرى بالتواجد في السوق المحلية، في إطار جهود مستقلة لزيادة المنافسة في السوق وتحرير الاقتصاد. ويتعلق المستوى الثاني بالتعهدات لتحرير القطاع المصرفي والمالي أمام المنافسة الأجنبية، وذلك بإبرام الاتفاقيات الدولية في إطار الانضمام لمنظمة التجارة العالمية وفي إطار اتفاقيات التجارة الحرة مع الشركاء التجاريين الرئيسيين، والتي يسمح بموجبها لموردي الخدمات ومنها الخدمات المصرفية والمالية من الدول الموقعة على

الاتفاقية بالتواجد في الأسواق المحلية، وبدون قيود تذكر.

2-4-1 الجهود المستقلة للتحرير المالي أمام المنافسة الأجنبية

لقد بذل العديد من الدول العربية جهوداً حثيثة لإصلاح وتحرير القطاع المالي فيها، في ظل الإصلاحات الاقتصادية الشاملة التي بدأت في تنفيذها منذ أواخر الثمانينات وقامت بتكثيفها خلال عقد التسعينات. ولقد ساهمت هذه الإصلاحات في تطوير القطاع المالي في جوانب عديدة في حين لا زالت جوانب أخرى تتطلب بذل المزيد من الجهود للوصول إلى قطاع مالي كفء متطور. وقد أظهرت تجارب عدد من الدول المتقدمة والدول النامية أن القطاع المالي الكفاء، هو الذي يقوم بتعبئة وتوسيع نطاق أدوات الادخار المتوفرة وخفض كلفة التمويل وتطوير إدارة المخاطر وتيسير تدفق السلع والخدمات ودعم قدرة الاقتصاد الوطني على التصدي للآزمات المالية الخارجية غير المتوقعة والمحافظة على استقرار الاقتصاد الكلي.

لقد ظهر توجه متزايد في العديد من الدول العربية نحو منح تراخيص للمصارف والمؤسسات الأجنبية للتواجد التجاري وممارسة الأنشطة المصرفية في السوق المحلية. وقد سعت هذه الدول أيضاً لتطوير أسواقها المحلية للأوراق المالية واتخاذ إجراءات لتحفيز الاستثمار الأجنبي وإزالة أو تخفيف القيود على الصرف وحركة رأس المال.

ففي دول مجلس التعاون الخليجي، تعد البحرين والإمارات من أكثر الدول انفتاحاً لتواجد المصارف الأجنبية في السوق المحلية، فيما يبقى السوق السعودي أقل انفتاحاً نسبياً على المصارف الأجنبية، وذلك على الرغم من قيام السلطات النقدية بمنح ثلاث رخص خلال السنوات الأخيرة. وفي مصر، سمحت السلطات النقدية بدخول المصارف الأجنبية السوق المصرفية المصرية منذ عام 1992 مما ساهم في تفعيل المنافسة في السوق وشجع عمليات الاستحواذ والتوسع الإقليمي للمصارف المصرية. أما في الأردن، فقد انفتح الجهاز المصرفي المحلي على المنافسة الأجنبية منذ عام 1997، في حين انتهجت تونس إستراتيجية حذرة لفتح القطاع المصرفي المحلي على المنافسة الأجنبية.

2-4-2 تحرير الخدمات المصرفية في إطار الاتفاقيات التجارية الدولية.

فيما يتعلق بتحرير الخدمات المصرفية أمام المنافسة الأجنبية في إطار انضمام الدول العربية لمنظمة التجارة العالمية، تجدر الإشارة في البداية إلى أن العضوية في المنظمة ينطوي عليها قيام الدولة العضو أو الدولة التي ترغب في الانضمام بالالتزام بتطبيق اتفاقية "الجات"، والتي تتضمن أيضاً تقديم التزامات محددة بفتح السوق المحلية لموردي الخدمات الأجانب، ومنها الخدمات المصرفية والمالية الأخرى، وفي أنشطة محددة يتم اختيارها من قبل الدولة العضو.

وفي هذا الصدد، يلاحظ أن فتح الأسواق أمام موردي الخدمات المصرفية والمالية الأجانب من خلال الأسلوب الثالث (التواجد التجاري) لتوريد الخدمات والمنصوص عليه في اتفاقية "الجات" يتعلق بتدفق الاستثمار الأجنبي إلى الدولة المضيفة، والذي بدوره يتصل بتحرير رأس المال الأجنبي بما في ذلك الأرباح وحرية تنقل وإقامة الموظفين الأجانب المنتسبين للمصارف التجارية والمؤسسات المالية الأجنبية.

الخاتمة :

إن طبيعة الأنظمة الاقتصادية العالمية وتعدد المظاهر الجديدة للعولمة، قد فرضا ضرورة إصلاح الأنظمة المصرفية للبلدان العربية، بهدف تحسين مناخ المنافسة المصرفية في الأسواق المحلية والدولية وتحسين أداء قطاع الخدمات المصرفية وخدمات الوساطة المالية، معتمدة في ذلك على جملة من الشروط الضرورية لإنجاح هذه الإصلاحات والتي من أهمها، استقرار الاقتصاد الكلي والتدرج في تطبيق سياسة الإصلاح بالإضافة إلى التنظيم والرقابة على القطاع المالي.

ولقد كان لتلك الإصلاحات والتي رافقتها تعديلات جوهرية في السياسة الاقتصادية في ميادين أخرى كالخصوصية، نتائج ايجابية واضحة على الكثير من مؤشرات التحرير المالي، بدءاً من أسعار الفائدة الموجبة والتنافسية، وتحسن مؤشر الائتمان الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي حقق القطاع المالي في اقتصاديات الوطن العربي شوطاً كبيراً على مسار التطور المالي خلال السنوات القليلة الماضية.

وعلى الرغم من ذلك يبقى القطاع المالي في الوطن العربي يلعب دوراً أصغر كثيراً عما يلعبه في بلدان أخرى لها نفس المستوى من الدخل، وتهيمن البنوك على هذه الأنظمة، ورغم عملية الخصخصة إلا أن ملكية الدولة للبنوك أكبر مما هي عليه في البلدان الأخرى المماثلة.

ويبقى في الأخير على القطاع المالي بالوطن العربي مواجهة التحديات المستقبلية على المستوى المحلي والدولي كالعولمة، والتنافسية الدولية.

—

ملحق الجداول والأشكال البيانية :

الجدول رقم (1): إجمالي الموجودات للمصارف التجارية العربية في الفترة 2001-2011.

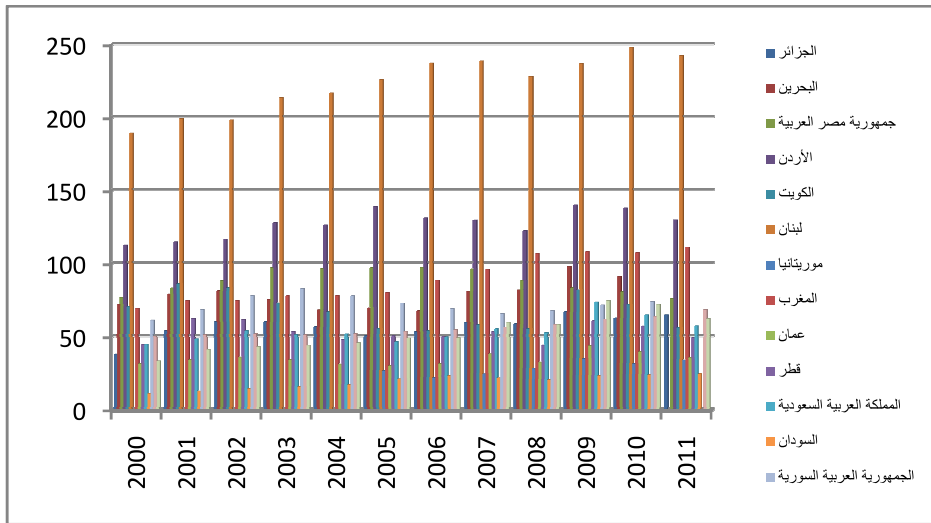
مليار دولار¹⁶

السنوات	2001	2004	2006	2008 ¹⁷	2009	2010	2011
إجمالي موجودات المصارف التجارية	558	676	1269	2013	2178	2345	2300
إجمالي الموجودات إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	87.9	88.6	88.6	104	127	117	97
إجمالي ودائع المصارف التجارية	352	507	720	1141	12655	1355	1460
الودائع الإجمالية إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	53	58	56	59	74	68	62

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات صندوق النقد العربي، أعداد متفرقة.

الشكل رقم (1): تطور الودائع المصرفية بالنسبة للناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2000-

2011.



المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات البنك العالمي 2012.

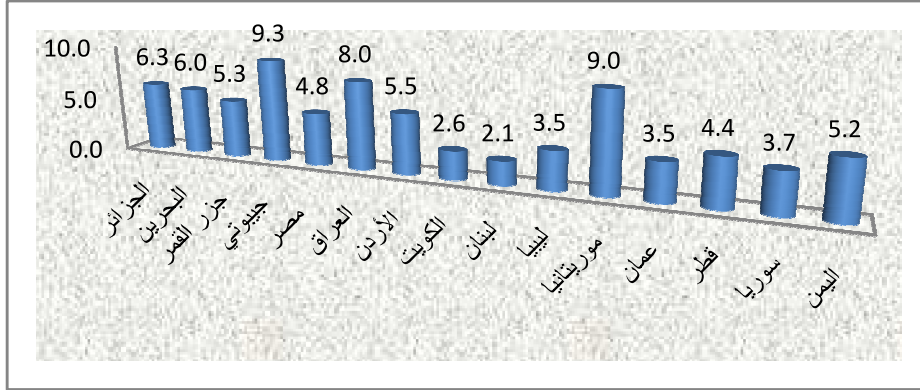
الجدول رقم (2): القروض والتسهيلات الائتمانية المقدمة من قبل المصارف التجارية العربية.

مليار دولار

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
إجمالي الائتمان المقدم للقطاع الخاص	495	638	834	859	911.5	991
إجمالي الائتمان المقدم للقطاع العام	178	220	291.7	314.3	349	401
إجمالي الائتمان المقدم للاقتصاديات العربية	674	858	1125	1173	1260	1392

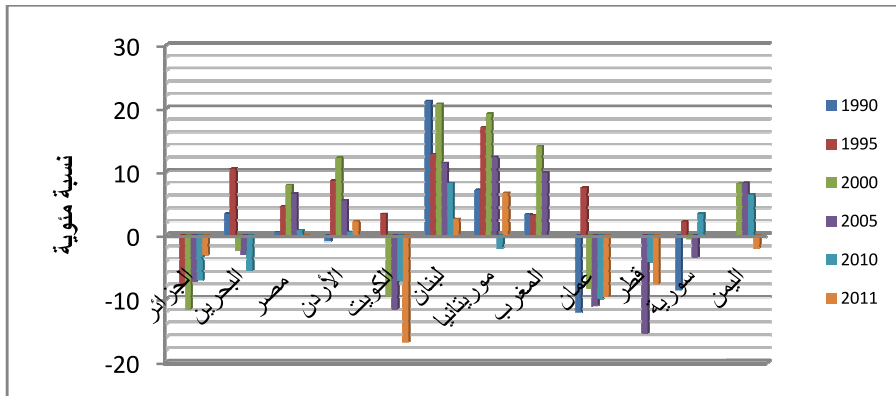
المصدر: صندوق النقد العربي التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

الشكل رقم (2): هامش أسعار الفائدة للمصارف العاملة في الدول العربية 2010.



المصدر: من إعداد الباحث بناءً على معطيات صندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية الدولية، وملفات البيانات 2012.

الشكل رقم (3): تطور سعر الفائدة الحقيقي للبلدان العربية خلال الفترة 1990-2010 (%)



المصدر: من إعداد الباحث بناءً على معطيات صندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية الدولية وملفات البيانات بالبنك الدولي 2012.

الجدول رقم (4): تطور الائتمان الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بالدول العربية خلال الفترة 1990-2010.

2010-2000	1999-1990	
48,62	35,58	دول مجلس التعاون الخليجي
10	12,71	دول نفطية أخرى
51,45	41,37	دول غير نفطية

المصدر: البنك الدولي قاعدة مؤشرات التنمية الدولية.

الإحالات

- * التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012.
- * صندوق النقد العربي 2012، الملاحق الإحصائية ص 401.
- * تم احتساب المعدل للفترة 2000-2011. بناء على معطيات صندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية الدولية، وملفات البيانات. 2012.
- * صندوق النقد العربي، 2012 " التطورات النقدية والمصرفية في أسواق المال في الدول العربية 2011.
- * صندوق النقد العربي، التطورات النقدية والمصرفية والتطورات في أسواق المالية العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2004. ص 12.
- * صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012. ص 145
- * صندوق النقد الدولي الإحصاءات المالية الدولية وملفات البيانات البنك العالمي 2012.
- * صندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية الدولية، وملفات البيانات. 2012.
- * صندوق النقد العربي 2006.
- * صندوق النقد العربي، 2010. التقرير الاقتصادي العربي الموحد. ص 154
- * صندوق النقد العربي، 2006.
- * محمد صالح القرشي " اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية " كلية إدارة الأعمال. جامعة مؤتة، الأردن 2009، ص 50-51.
- * صافي القروض المتعثرة يساوي إجمالي القروض المتعثرة مطروحاً منه المخصصات.
- * قاعدة بيانات صندوق النقد العربي 2006.
- * هبة عبد المنعم مرجع سابق. ص 42.
- * تعني الاستقلالية العملية (operational independence) أن يتمتع البنك المركزي بحرية اختيار واستخدام الأدوات المناسبة للإدارة والتي عادة ما تحددتها (target independence) السياسة النقدية، الأمر الذي يختلف عن الاستقلالية في وضع أهداف السياسة النقدية الحكومة.
- * الملاحق الإحصائية: - التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2003. - التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2005. - التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012.
- * الملاحق الإحصائية: المصارف وسلطات النقد المركزية العربية، الإحصاءات المالية الدولية أبريل 2010 ص 379.